الا لمن يجوز له غسله وهو من قبل المسلم والذمي من الثرى الى
الثريا فلا يجوز استعمالها لحال من قعود او قرور او يجوز
قال في الشفا خبر وعن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
لان يجلس احدكم على جمر فيحرق ثيابه حتى تخلص الى جلده
خير له من ان يجلس على قبر قال العلماء انه لا يجوز استطراق
القبور والمرور والجلوس عليها والاتكاء عليها لان كل محرم
شرعا

كتاب الزكاة هذا هو الركن الثاني

من اركان الاسلام ووجوبها معلوم
من الدين ضرورة وقد ورد على من تركها الوعيد الشديد
وعلى من ظلم العباد باخذ الزيادة عليها فالشريعة الغراء
احكم الله تعالى شواها الشرع قد عه ان لم يكن مسوغ
شرعي قوي وهي واجبة في الذهب والفضة والدر والياقوت
والزمرد واموال التجارة والمستعدات عن علاف هذه
يجب فيها مربع العشر والتقويم في كل حول ويحاسب في السوائم
من الابل والبقر والغنم وتصاب كل واحد منها معروفة وما
يجب فيه مما انبتت الارض والعسل للملوك وفيهما العشر
الا الملتقط نصف العشر وكل ذلك لو كان وقفا او وصية
او بين مال ولشرط النية عند الاخراج او التوكيل فيه
الامام او المصدق وتكفي ان اخذ تجبرا والواجب
في كل خمس من الابل شاة الى خمس وعشرين ففيها

بنت مخاض ذات حول الى ان تبلغ ستة وثلاثين وفيها ذا
ت حولين الى ستة واربعين وفيها ذات ثلاث اعوام الى احدا
وستين ففيها ذات اربعة اعوام الى ستة وسبعين
وفيها بنتا لبون ذات حولين الى احدا وتسعين وفيها ذا
ثلاث اعوام الى مايه وعشرين فاستانف الفريضة فيكون
على الخمس بعد ذلك شاة ثم كذلك ولا يجزي الذكر عن الا
نثى الاصح عدمها وفي البقر يخ في كل ثلاثين تبيع او تبيعة
ذو حول الى اربعين وفيها ذات حولين الى ستين وفيها ثلاثة اتبعة ان اربعة
ولا شيء فيما دونها وفيها حنع صاف او انثى حولي
مامة وواحدا وعشرين وفيها اثنتان الى احدا وماتين وفيما ثلاث
الى اربعمائة وفيها اربع ثم في كل مايه شاة وبشرط في الجميع ان
يكون سايمة اكثر الحول وفاء النصاب ولا شيء في الاوقاص
وهي الناقص عن وفاء الفريضة فصل ومصرفها قول الله
تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
الاية والعامل من اقره الامام عليها والمولفة قلوبهم المائلين
الى الدنيا والا يكون نفعهم او دفع ضرهم الا بذلك وفي الرقاب
المكاتبين والغارمين من لزمه دين لتكثير الدهما وحقن
الدما ونحو ذلك وفي سبيل الله الجهاد وابن السبيل المسافر
ان لم يجد في الحال ما يبلغه مستقرا وتحرم الزكاة على الكافر ولقا
مع الاصول ولا خذ الاعامل او محوله ولا هاشمي ومولاه
فان كان عاملا او محولنا اعطي من غيرها ويقدم السادات فقيرهم
وكل له ما عدا الزكاة الفطر والكافر ولاية الزكوة للامام
العدل باطنه وظاهرا وهو افرع لهم